ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Promoting Holistic Development

Dr.saddam hammo Hamza

Kirkuk University/College of Education

Dr.ukhanna mirza khamis

Kirkuk University/College of Education

* *Corresponding author: E-mail* :
dr.saddamkaplan@uokirkuk.due.iq
٠٧٧٠٠٥٧٤٧٤

***Keywords*:**
grammatical-semiotic calcification,
functions,
the limits of functions and their characteristics

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	15 Mar 2014
Received in revised form	15 Apr 2014
Accepted	22 Apr 2014
Final Proofreading	18 Jan 2024
Available online	21 Jan 2024

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The research is based on two parts. The first is theoretical, in which we explained the meaning of the term grammatical calcification, by which we mean the closeness of grammatical topics to each other to the point that parsers confuse grammatical topics, which we called calcification, such as confusion between types of exception, between adverb and distinction, and between declarative conjunctions.

This calcification kept us from knowing the real difference between these topics, but through the three aforementioned elements in grammatical analysis, we arrive at the difference between the grammatical topics, and at the same time reduces the disagreement between the parsers regarding the calcified topics.

The second part of the research is a study on the characteristics of functions through their boundaries, and an explanation of the areas of grammatical calcification in them.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.31.1.2024.04

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

التّحليل السيّميائي للتّوابع

د. يوخنّا ميرزا الخامس/ كليّة التربية/ جامعة كركوك

د. صدّام حمّو حمزة/ كليّة التربية/ جامعة كركوك

الخلاصة:

يقوم البحث على قسمين : الأوّل : نظري بيّنا فيه معنى مصطلح (التّكلس النّحوي) ؛الذي نعني به تقارب الموضوعات النحوية فيما بينها إلى درجة أنّ المعربين يخلطون بين الموضوعات النّحوية الذي سمّيناه تكلسا ، مثل الخلط بين أنواع الاستثناء ،وبين الحال والتمييز ، وبين عطف البيان وبدل الكلّ من الكلّ .

وهذا التكلس أبعدنا عن معرفة الفرق الحقيقي بين تلك الموضوعات ،ولكن بواسطة العناصر الثلاثة

المذكورة آنفا في التحليل النحوي نتوصل إلى الفرق بين الموضوعات النحوية ، وتقلل في الوقت عينه الخلاف بين المعربين في الموضوعات المتكلسة .

والقسم الاخر من بحثنا، هو دراسة على صفات التوابع من خلل حدودها ، وبيان مواطن التكلّس النّحوي فيها .

الكلمات المفتاحية: التكلس النحوي - السيميائي، التوابع، حدود التوابع وصفاتها

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

ينكر كثير من الباحثين المحدثين أهمية الدّراسات الألسنية في النحو العربي بخاصة وعلوم العربية بعامة ، وإنكارهم هذا يأتي من مفاصل ومشارب عدة ، فعدد منهم يعدّ هذه الدراسات مستوردة ، ولا تهمّ العربية في شيء ، وعلى هذا لا علاقة للعربيّة بها . وعدد آخر يرى أنها نظريات كتبت للغات معيّنة (غربية) ، فمن الصعوبة بمكان تطبيقها في الدرس النحوي العربي .

نقول إنّ سبب صعوبة هذه النظريات هو أنّها تستند على الفلسفة الاغريقية والرومانية ، وغيرها من فلسفات أهل الغرب ، لذا غدت غريبة التركيب ، عجيبة التطبيق علينا ، ولا يعني هذا أنّ تطبيق عدد من النظريات الألسنية لا يأتي على الدّرس النحوي بفائدة جوهريّة ، إذ كلّ من يبحث في كتب (السّيمياء) و (الدّلالة) سيتوصل إلى أنّه بالإمكان تطبيق هذه النظريّات على موضوعات النحو العربي لسببين اثنين هما :

الأول : إن أغلب النظريات الألسنية طبقها علماؤنا من السّلف ، وألّفت في ذلك كتب مهتمة مثل: الخصائص ، ودلائل الاعجاز ، والمطول .

الآخر : العربية لغة تستطيع ، ومن غيرها عناء استيعاب النظريات الألسنية؛ لخصائصها ، وقابليتها على الاتّساع ، وذلك أمر مفروغ منه عند العلماء قديما وحديثا.

على هذا آثرنا أن نبحث سيميائيا في (التّوابع) كي نتوصل إلى نتيجة حديثة عن مواطن الاتفاق والافتراق بينها من خلل تحليل حدود التوابع وتعريفاتها، وإيجاد أيّ الصِّفات كانت السبب في تقارب التوابع ، وأيّ الصفات حافظت على أصالة كلّ تابع وتفرّده عن غيره . فسمّينا بحثنا (التحليل السّيميائي للتوابع)، واستندنا في تحليلنا لحدود التوابع وتعريفاتها[١] على ثلاثة عناصر:

١- عنصر ثابت غير قابل للتغيّر بين التّوابع .

٢- عنصر متغيّر يكون خاصا بكلّ تابع من التّوابع .

٣- عنصر متشابه بين التّوابع .

وبذا استوى بحثنا على قسمين : الأوّل : نظري بيّنا فيه معنى مصطلح (التّكلس النّحوي) ؛الذي نعني به تقارب الموضوعات النحوية فيما بينها إلى درجة أنّ المعربين يخلطون بين الموضوعات النّحوية الذي سمّيناه تكلسا ، مثل الخلط بين أنواع الاستثناء ،وبين الحال والتمييز ، وبين عطف البيان وبدل الكلّ من الكلّ ، وسببه هذا التكلس الواقع بين الموضوعات المتقاربة .

والحقّ أنّ هذا التكلس أبعدنا عن معرفة الفرق الحقيقي بين تلك الموضوعات ،ولكن بواسطة العناصر الثلاثة المذكورة آنفا في التحليل النحوي نتوصل إلى الفرق بين الموضوعات النحوية ، وتقلل في الوقت عينه الخلاف بين المعربين في الموضوعات المتكلسة .

والقسم الاخر من بحثنا هذا ، هو دراسة على صفات التوابع من خلل حدودها ، وبيان مواطن التكلّس النّحوي فيها .

وأخيرا، وقبل ان نلج في الدّراسة نحب أن ننوّه إلى أنّ لمصطلح (السّيمياء) ترجمات عدة، فضّلنا مصطلح (السّيمياء) لأننا نرى هذا التعبير يحافظ على الشّحنات الأبستمولوجية أكثر من غيره من المصطلحات المعرّبة والعربية .

والله المستعان

<u>إضاءة</u>

قبل أن نعرف عناصر التحليل التي سنطبّقها في التحليل السّيميائي على التّوابع ، لابدّ أن نفصّل القول في مفهوم (التّكلس النحوي) ، الذي يقوم التحليل السّيميائي على معرفة مواطنه، وكشفه؛ لتتوضّح حدود كلّ موضوع من الموضوعات النحوية .

التكلّس النحوي : تتعرّض الكلمات ودلالالتها ، والجمل وتراكيبها إلى التّشابه في المعنى والإعراب، وهذا بدوره يؤدّي إلى التداخل بين الموضوعات النحويّة، وكما بيّنا في المقدمة، من أنّه قد يتداخل موضوع (الحال) مع (التمييز)، و(عطف البيان) مع (بدل الكلّ من الكل) . والحق أنّ التداخل ناجم عن التشابه في الصفات التي وضعها النحّاة لكلّ تعريف من التعريفات؛ لذا نجد أنّهم شرحوا تلك الصفات التي ذكروها في التعريفات، وبيّنوا أنّ الصفة الأولى في الحدِّ مثلا ذُكرت لتخرج الموضوع من التشابه بموضوع آخر، وكذا بالنسبة للصفة الثانية والثالثة الواردة في الحد . هذه الصفات أدّت إلى تكلّس نحويّ بين موضوع نحويّ مع موضوع نحويّ آخر. وعلى هذا فإنّ التكلّس النحويّ في صفات عديدة مشتركة بين التوابع هي التي جعلت موضوعاته متشابهة، وكذلك التكلّس النحويّ في

صفات عديدة بين (الحال) و (التّمييز) أدّت إلى التداخل بين الموضوعين.

تشابه صفات الموضوعات النحوية لا يختلف كثيرا عمّا يسمّى في الدراسات النصيّة بـ (التّناص) . فهنا أيضا حدث تناصّ نحويّ بين الموضوعات النحويّة ولاسيّما في صفات كل موضوع نحوي .

وكما أنّ (التناص) في الدّراسات النصيّة هو دراسة حوار النصوص ، وكيفية تعالقها وتحكّم ملفوظ معين بملفوظات معينة ، وبشكل مجمل هو دراسة علاقة التأثّر والتأثير في النص[٢]. فإنّنا هنا نقول أيضا إنّ ربط صفات متشابهة بين الموضوعات النحوية هي علاقة تناصّ نحويّ، هذا التناص النحويّ تحّول شيئا فشيئا إلى تكلّس على تلك الموضوعات، أدّى إلى صعوبة التّفريق بين موضوع وموضوع آخر في الدلالة والإعراب .

وعلينا أخيرا أن نقرّ أنّ هناك مرحلة سابقة للتكلّس النّحوي ، ومرحلة التكلس النحوي، ولن نستطيع الوصول إلى المرحلة الأولى وتعرية الموضوع النحويّ من التكلّس ، إلّا من خلل التحليل السيميائي للموضوعات المتكلِّسة ، وقد سمّى (رولان بارت) المرحلة الأولى (درجة الصّفر للكتابة)، وهو " معنى الجذر اللغوي قبل أن يدخله معان جديدة بتعدد مجالات استخدامه "[٣]. يقول (بارت) : " اللسان إذن ما قبل الأدب، والأسلوب هو ما بعده تقريبا ، فالصّور والإلقاء والمعجم تولد في جسم الكاتب وماضيه لتغدو شيئا فشيئا آليات فيه ذاتها.... وداخل هذه الفيزياء القاصرة للكلام يتشكّل أول زوج من المفردات والأشياء حيث تستقر مرّة و إلى الأبد الموضوعات اللغوية الكبرى لوجود الكاتب "[٤]. نفهم من هذا النصّ أنّ (اللّسان) أي :اللّغة يسبق الأدب ويسبق الكتابة، ثم بفعل الكتابة والاستعمال تشابهت الموضوعات النحوية بخاصة، فأخذ التكلّس يظهر عليها .

نستخلص من هذا كلّه، أنّ التكلّس النحوي هو تناصّ نحوي بين الموضوعات النحوية أدّى إلى التكلّس بسبب تشابه صفات موضوع نحويّ مع صفات موضوع نحويّ آخر ، ولا يمكن أن نعرف مواطن التكلّس إلّا من خلل التحليل، والذي يقوم على ثلاثة عناصر هي :

١- عنصر ثابت غير قابل للتغير بين الموضوعات المتكلسة ، وهذا العنصر هو العامل المساعد الذي ساعد على تكوّن التكلّس النحويّ بين الموضوعات النحويّة ، لأنّه العنصر المتوافر في الموضوعات النحويّة المتكلِّسة ، مثل : (الاشتقاق) الذي هو العامل الأبرز في تكلّس المشتقّات .

٢- عنصر متغيّر : يكون لكلِّ موضوع نحويّ صفة أو صفات ينفرد بها عن غيره ، فهو بالمعنى العام الطّارد للتكلّس النحوي ، والمانع له ، وهذا المانع للتكلس النحوي هو الذي يحقّق لنا التفريق، ومن دونه لتشابهت الموضوعات ، واستحال التفريق بينها .

٣- عنصر متشابه بين الموضوعات النّحوية : وهو العنصر الذي حدث فيه التكلّس النحوي بفعل

العنصر الأول ، وبتأثير منه . فإذا كان العنصر الثاني عنصرا متغيّرا يحصل في موضوع ولا يحصل في غيره ، وطاردا للتكلّس النحوي، فإن هذا العنصر هو الجامع بين الموضوعات . وبمعنى أدق هو العنصر المتكلّس ، الذي يحتاج إلى تحليل بنائه للتوصّل إلى نتيجة دقيقة علمية تؤدي إلى التفريق بين العناصر المتشابهة في الموضوعات المدروسة .

بعد هذا التنظير ، نبدأ بتطبيق هذا التحليل السِيميائي على (التوابع) ؛ ليكون التحليل الذي نقدِّمه قابلا للتطبيق أولا ، وواضحا للقارئ الكريم ثانيا .

المبحث الأول : حدود التّوابع وصفاتها

بعد تلك الإضاءة سنبدأ بتطبيق ما ذكرناه على التوابع، وخصوصا في التقسيم الثلاثي الذي سيوضّح لنا مواطن الاتفاق والافتراق بين التوابع أولا، وما الذي يجمع هذه الموضوعات ثانيا .

عرّف النحاة (التوابع) فقالوا :" كلّ ثانٍ أُعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة "[٥]. وربّما كان تعريف الفاكهيّ (ت٩٧٢ هـ) أكثر دقّة حين قال : " اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه وعامله مطلقا، وليس خبرا "[٦]. فتقيّده بخروج (الخبر) أنقذ الحدّ من قضية التأثّر بين التابع والمتبوع بالعامل[٧]، كما حدث في قضية العامل بين (المبتدأ) و (الخبر) . ومنهم من حدّه حدّا وظيفيا، قال الكفوي (ت١٠٩٤ هـ) : "التابع : هو إن كان بواسطة فهو العطف بالحرف، وإن كان بغير واسطة، فأن كان هو المعتمد بالحدث فهو البدل، وإلّا فأن كان مشروط الاشتقاق فهو الصفة، وإلّا فأن اشترطت فيه الشهرة دون الأول فهو عطف البيان، وإلّا فهو التوكيد "[٨]. وهناك تعريفات عديدة أخرى لكنّها لا تخرج عن هذه الثلاثة التي ذكرناها[٩]. على أنّ هناك نحويين ذهبوا إلى عدم الحاجة إلى وضع حدّ لـ (التوابع)، وذلك لأنّها محصورة بالعدّ قال ابو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) : " باب التّوابع : هو محصور بالعدّ فلا يحتاج إلى رسم ولا حدّ وهو النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق "[١٠].

وقبل ان نلج في ذكر تعريفات التوابع، وبيان الصفات، ومواطن التكلّس النحوي من عدمه فيها، لابد لنا – هنا – من أن نبيّن أمرين مهمّين؛ الأول : تنبؤ بعض النحويين بوجود التكلّس النحوي على موضوعات التوابع ، قال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ): "وحدّثنا أبو علي أنّ الزياديّ سأل أبا الحسن عن قولهم : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ أبوه، أأبوه بدل أم صفة ؟ قال : فقال أبو الحسن : لا أبالي بأيّهما أجبت . أفلا ترى إلى تداخل الوصف والبدل . وهذا يدلّ على ضعف العامل المقدّر مع البدل "[١١]. فإنّ ضعف العامل المذكور في النصّ هو (التكلّس النحوي) نفسه الذي نبغيه في بحثنا هذا ، فإنّ عدم المبالاة من المعرب كان سببه التكلّس النحوي على الموضوعيين (الصفة) و (البدل)، وإن ظنّ العديد من النحويين القدامى والباحثين المحدثين عدم وجود تقارب بين الموضوعين على الرغم من أنّهما من التوابع، ولكن نفهم من هذا النص أنّ هناك تكلّسا نحويا بينهما .

والأمر الآخر هو : دمج عدد من النحويين القدامى والباحثين المحدثين بعض التوابع مع بعضها الآخر؛ وهذا مردّه إلى شدّة التكلس النحوي فيها، ولعلّ أشهرهم الزجّاج (ت٣١٦ هـ)، نُقل عنه، أنّ التوابع أربعة : " النعت والتوكيد والعطف والبدل ؛ ثم يأتي[١٢] إلى العطف فيفصل فيقول : وهو نوعان : عطف بيان وعطف نسق "[١٣]. ويقول الإمام السخّاوي (ت ٦٤٢ هـ) : " ينبغي أن تعلم أنّ كثيرا من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته. وإنما ذكره سيبويه عارضا في مواضع"[١٤]. وعدّها ابن طولون (ت ٩٥٣ هـ) ستة، قال : " وأصول التوابع أربعة إلّا أنّها باعتبار انقسام العطف إلى : بيان ونسق ، والتأكيد إلى لفظي ومعنوي تصير ستة "[١٥]. ومهما يكن من شيء فالتداخل بين التوابع كثير عند النحويين؛ مثل :(عطف البيان) و (بدل الكلّ من الكل) من جهة، وبين (الصفة) و (عطف البيان) من جهة أخرى[١٦]. وسنفصّل القول في ذلك في الصفحات القابلة من بحثنا هذا إن شاء الله .

ولهذا التشابه ذهب بعض النحويين المحدثين إلى دمج (عطف البيان) مع (بدل الكلّ من الكل) للمشابهة الكاملة بينهما، كما زعم ذلك الأستاذ عبّاس حسن (رحمه الله): " والأحسن القول بأنّ المشابهة بينهما[١٧] كاملة ...لا غالبة، إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم، فمن الخير توحيدهما، لما في هذا التيسير، ومجاراة الأصول اللغويّة العامة "[١٨]. وقال آخر من المحدثين: " ... إنّ كلّ اسم صحّ الحكم عليه بأنّه عطف بيان صحّ أن يحكم عليه بأنّه بدل كل من الكل، مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نيّة تكرار العامل"[١٩]. ومع كلّ ما ذكرناه فإنّ النحويين مجمعون على أنّ (التوابع) خمسة[٢٠]: الصفة، والتوكيد، البدل، وعطف البيان، وعطف النسق.

قبل أن نبدأ بوضع التوابع في المخبر السِّيميائي ذي العناصر الثلاثة ، لابدّ لنا أن نبيّن حدود النحاة للتوابع، ثم نستشف صفات كلّ تابع من التوابع، ليتبين لنا موطن (الثبات) و (التغيّر) والاختلاف، بينها :

أ- حدود (الصّفة) وصفاتها : حدّها النحاة على وفق ما يأتي:

١- "التابع المكمل متبوعة ببيان صفة من صفاته "[٢١].

وهذا التعريف يستند على بيت الألفية[٢٢].

فالنّعتُ تابعٌ متمٌّ ما سبق بوسْمِه أو وسْمِ ما به اعْتَلق

٢- " تابعٌ مكمِّل لمتبوعه لدلالته على معنىً فيه أو في متعلِّق به "[٢٣]

٣- " تابع يدلّ على معنىً في متبوعه مطلقا "[٢٤].

٤- " التابع المشتق او المؤول المباين للفظ متبوعه"[٢٥].

٥- "التابع لما قبله المشعر بعلامة فيه حقيقيّا أو في ما تعلّق به سببيّا "[٢٦].

٦- " التابع المقصود بالاشتقاق وضْعاً أو تأويلاً مسوقا لتخصيصٍ أو تفصيلٍ أو مدحٍ أو ذمٍ أو ترحّمٍ او إيهامٍ أو توكيد "[٢٧].

٧- " التابع المشتق أو المقدّر بالمشتق "[٢٨].

ونستشف من هذه التعريفات الصفات الآتية :

١- التابع

٢- المكمّل لمتبوعه، أو يدلّ على معنى في متبوعه مطلقا، أو المشعر بعلامة فيه، أو المبيّن للفظ متبوعه، أو متمِّم ما سبق، أو المباين للفظ متبوعه؛ فكلها في معنى واحد .

٣- مشتقّا، أو وضعا، أو وصفا .

٤- المؤوّل بالمشتق، أو تأويلا، أو المقدّر بالمشتق

٥- حقيقياً (النعت الحقيقي) .

٦- سببيّا (النعت السببي)، أو (المتعلّق به)، أو (ماتعلّق به سببيّا) .

هذه هي صفات (الصفة) التي يمكن أن نستشفّها من حدود النحاة للصّفة .

ب- حدود (التوكيد) وصفاته : تحرّج كثير من النحويّين من وضع تعريف للتوكيد ولنوعَيه ، والسبب يعود إمّا لوضوحه ، وإمّا لعدم الحاجة إلى ذلك، كون الأمثلة توضِّح حدّه، وهذا يعزّز ما ذكر أبو حيّان الأندلسي في مسألة حدِّ (الصِّفة) الذي ذكرناه آنفا .

ولو تتبّعنا تعريفات (التوكيد)، لوجدنا أنّنا نحتاج إلى ثلاثة حدود، الأوّل للتوكيد كونه عاما، والآخرين لقسميه (التّوكيد اللّفظي) و (التّوكيد المعنوي) . فالتوكيد عند النحويين هو :

١- " التّابع الرّافع توهّم النسبة إلى غير المتبوع أو إلى بعضه "[٢٩].

٢- " تابع تقرّر أمر المتبوع في النِّسبة والشّمول "[٣٠].

٣- " تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره"[٣١].

٤- " تمكين المعنى في النّفس ... والغرض من ذكره ازالة الاتِّساع "[٣٢].

٥- "تابع بألفاظ مخصوصة " [٣٣].

٦- " التابع لما قبله المكرّر معناه "[٣٤].

وعرّفه آخرون تعريفات تداخلت ألفاظ الحدِّ بين النحو، والمنطق، وعلم الكلام، فلا حاجة إلى ذكرها [٣٥].

وحدّ (التوكيد اللفظي) هو :

١- " إعادة اللّفظ، أو تقويته بموافقة معنىً "[٣٦]

٢- " إعادة اللّفظ الأوّل بعينه، أو موافقته "[٣٧].

وحدّ (التوكيد المعنوي) هو :

١- " التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر "[٣٨].

٢- " التابع المقرّر أو المتبوع في النِّسبة أو الشّمول "[٣٩].

ومن هذه التعريفات يتبيّن لنا أنّ صفات (التوكيد) هي :

١- التّابع .

٢-رافع توهّم النّسبة إلى غير المتبوع، أو إلى بعضه .

٣- يقرِّر أمر المتبوع في النِّسبة والشّمول .

٤- المتبوع على ظاهره، أو إعادة اللّفظ بعينه، أو موافقة اللّفظ الأوّل، أو تقوية اللّفظ الأول .

٥- ألفاظه مخصوصة، أو مكرّر لمعنى المتبوع .

٦- يرفع احتمال إرادة غير الظّاهر .

٧- إزالة الاتساع .

ونلاحظ من هذه التعريفات المذكورة آنفا التداخل بين التعريف العام للتوكيد ، وتعريف نوعيه (اللّفظي والمعنوي) . والذي يهمّنا هو الصفات ومدى تكلّسها أو عدم تكلّسها .

ج- حدود (البدل) وصفاته : أجمع أغلب النحويين على تعريف واحد للبدل ، وما كان خلافهم في حدّه إلّا في الشكل لا في الجوهر . والتّعريفات هي :

١- " التّابع المقصود بالنسبة بلا واسطة "[٤٠].

٢- " التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة "[٤١]. وهذا التعريف مأخوذ من بيت الالفية [٤٢].

التّابعُ المقصودُ بالحكم بلا واسطة هو المسمّى بدلا

٣- " التّابع المقصود بالحكم المنسوب إلى تابعه من غير واسطة لفظيّة تتوسط بين التّابع والمتبوع "[٤٣].

٤- "تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه "[٤٤].

٥- " تابع مستقّل بمقتضى العامل تقديراً دون مُتبع "[٤٥].

٦- " تابع يُعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه " [٤٦].

ونستشف من هذه الصفات :

١- التّابع .

٢- المقصود بالنِّسبة .

٣- المقصود بالحكم .

٤- المنسوب إلى تابعه، أو بما نُسب إلى المتبوع دونه .

٥- ليس له واسطة لفظية .

٦- تابع مستقل .

٧- يُعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه .

ونحبّ أن ننوه هنا إلى أننا لم نذكر التعريفات الخاصة بأقسام (البدل) ، وذلك لأنها لا تخرج عن المعنى العام للبدل، وإنّ صفاتها الخاصة لا تختلف عن الصفات العامة، كما وجدنا ذلك في التوكيد ونوعَيه .

د- حدود (عطف البيان) وصفاته : بيّنا قبل قليل تداخل (عطف البيان) مع غيره من التوابع، بَلْه (البدل)، ورأي القدامى فيه، كما أتينا على موضوع عدم تناول عدد من النحويين له .

أمّا تعريفات النحاة له فيمكن أن نحصرها بالحدود الآتية :

١- " التّابع، الجامد، المشبه للصّفة : في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله " [٤٧]

٢- " وهو أن تجري الأسماء الجامدة مجرى المشتقّة في الإيضاح إذا كان الثاني أعرف من الأول " [٤٨]. ويبدو أنّ تعريف الإمام العكبري (ت ٦١٦ هـ)هذا يدخل في باب معنى التعريف .

٣- " تابع غير صفة، يوضح متبوعه " [٤٩].

٤- " تابع موضِّح أو مخصِّص جامد غير مشتق "[٥٠].

٥- " تابع أشهر من متبوعه "[٥١].

٦- " تابع جارٍ مجرى النّعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص ، جامد أو بمنزلة الجامد " [٥٢].

والصفات التي ذكرها النحاة في هذه الحدود هي :

١- التّابع .

٢- الجامد .

٣- بمنزلة الجامد .

٤- غير مؤوّل .

٥- مشبه الصّفة في توضيح متبوعه وتخصيصه .

٦- ليس صفة .

٧- ليس مستقلا .

٨- أشهر من متبوعه .

هـ- حدود (عطف النسق) وصفاته : إنّ التفريق بين هذا التّابع، والتّوابع الأخرى التي سقناها آنفا جِدّ واضح؛ كون لهذا التابع علامة تميّزه عن غيره، وهو (الواسطة) حروف العطف . فالتكلّس النحويّ لم يصب هذا الموضوع كثيرا مقارنة بالتّوابع الأخرى، وإنما أصابه – أي العطف – التكلّس في حروفه ، وتشابهها في المعنى والعمل لذا حقّ علينا أن نقسِّم التّوابع من هذا المفهوم قسمين، هما : التوابع الإزائية ،وهي : الصفة، والبدل، وعطف البيان والتوكيد، والتوابع غير الإزائية ، وهو : عطف النسق لاختلافه عنها كما بيّنا ذلك .

وعلى الرّغم من أنّ أبا حيّان الأندلسي يذهب إلى عدم الحاجة إلى تعريفه [٥٣]، فإنّ أشهر تعريفاته هي :

١- " التّابع المتوسِّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف "[٥٤].

٢- " تابع مقصود بالنّسبة إلى متبوعه "[٥٥].

٣- " التابع لما قبله المشارك له في اعرابه ... بواسطة الحروف العشرة "[٥٦].

٤- "تابع بأحد الحروف "[٥٧].

وصفاته من هذه التعريفات ، هي :

١- التّابع .

٢- يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف .

٣- مقصود بالنسبة إلى متبوعه .

٤- يشارك ما قبله في الإعراب .

بهذا تتبين لنا صفات كل تابع من التوابع، وسنوضح في المطلب اللّاحق الثوابت والمتغيرات والمتشابهات في هذه الصفات .

المبحث الثاني: عناصر التحليل السّيميائي للتّوابع

كما درسنا عناصر التحليل السِّيميائي سابقا - هي :

١- عنصر ثابت غير قابل للتغّير ، وهو المسبب الرئيس للتكلّس النحوي .

٢- عنصر متغِّير يكون طاردا للتكلّس مانعاً له، فهو (الجامع المانع) .

٣- عنصر متشابه بين الموضوعات ، يحدث فيه التكلّس ، وفي هذا العنصر يحدث كلّ الخلاف النحوي؛ كون العناصر المتشابهة في كل الموضوعات تثير الشك والشبهة وبالتالي الخلاف .

وبعد أن جمعنا في المطلب السّابق الحدود النحوية للتوابع، وحلّلنا الصفات الخاصة والعامة لها، نقوم الآن بترتيبها على وفق هذه العناصر الثلاثة؛ كي نحصل على نتائج سيميائية مهمّة للتوابع .

١- العنصر الأول : ثابت غير قابل للتّغير : هناك صفة واحدة ثابتة جمعت هذه الموضوعات كلها، ووجدناها تتكرر في كلّ التعريفات النحويّة وهي (التابع)؛ فالصّفة تابع، والتوكيد تابع، والبدل تابع، وعطف البيان تابع، وعطف النسق تابع، هذه الصّفة هي التي سبّبت في التكلّس النحوي لهذه الموضوعات، كونها عنصرا ثابتا فيها . وعلى هذا جُمعت هذه الموضوعات تحتها . ويمكن أن نوضِّح هذا العنصر بالشكل الآتي:

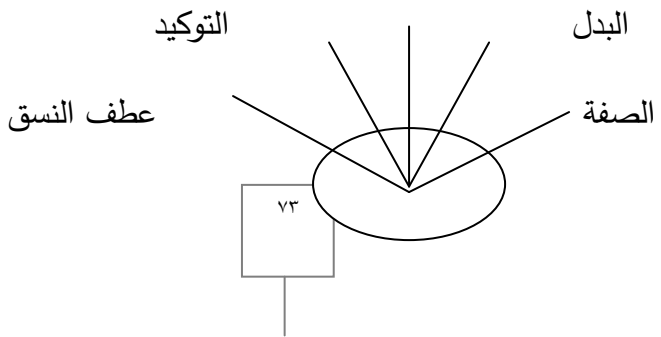

التابع

٢- العنصر الثّاني :عنصر متغيّر : كلّ صفة من صفات واحدٍ من التّوابع تثبت في واحد منها، ولا تثبت في غيره من التّوابع تعدّ عنصراً متغيراً، فإذا كانت صفة أو عدّة صفات ثابتة في (البدل) مثلا، ولا نجدها في التّوابع الأخرى، هذا يعني أنّ هذه الصفة هي التي ازاحت (البدل) عن التكلّس النحوي، ومنعت غيره أن يدخل ضمن صفاته، وكثيرا ما نسمع النحويين يذكرون العنصر المتغيّر باسم الخروج [٥٨].

ولأجل أن يكون الحدّ جامعاً مانعاً، فإنّ النحويين أكثروا من ادخال عدّة صفات في التّعريف الواحد، لكي يُخرجوا بصفة منها، واحدا او اثنين من التوابع ، وبالصفة الأخرى التوابع الباقية، لذا وجدنا آنفا أنّ في كلِّ تعريف من التعريفات عدة صفات، منها المتشابهة بين التّوابع، ومنها المختلفة، وسندرسها مفصّلا في هذا العنصر والعنصر الذي يليه .

١- عنصر التغيّر في الصّفة :

أ- الصّفة الأولى (المشتق) : وهذه الصفة هي المميّزة (للصِّفة) عن غيرها من (التّوابع) . ولا نغالي إذا قلنا إنّ حدّ (الصّفة) هو : (الاسم المشتق)، وذلك سيكون لها مائزا وكافيا عن غيرها من التوابع . فكلّ التّوابع غير مشتقة، فالبدل وعطف البيان وعطف النسق و التوكيد يخرج عن عملها ومعناها بهذه الصفة[٥٩]؛ إلّا ما ذكره الإمام الفاكهي في حقِّ (التوكيد اللّفظي) من أنّه قد يأتي مشتقّا مثل متبوعه في قولنا : جاء زيد القائم القائمُ . فهنا التوكيد اللّفظي جاء مشتقّا ، ولإخراج الصِّفة من هذا التكلّس وضع – الفاكهي – زيادة على تعريفه فقال : " المباين للفظ متبوعه " [٦٠]. والأمر ليس في حاجة إلى هذا التفصيل، أو إلى زيادة في صفات (التوكيد اللّفظي)، لأنّ (التوكيد اللّفظي) بائن يستطيع أن يميّزه من أُتي قليلاً من الفطنة والدّرس النحوي . فلا نرى داعيا لوضع هذا القيد الذي لا يناسب الضّوابط الخاصّة بالحدود .

وقد فطن كثير من النحويين إلى هذه الصّفة (المشتق)، فنقرأ السخّاوي يقول عند تفريقه بين عطف البيان والصّفة، لأنّ أقرب التّوابع إلى الصّفة هو عطف البيان ثم البدل، : " وجميع ما يذكر في الصفات قائم في عطف البيان، لأنّه ليس يُفرّق إلّا الاشتقاق؛ وإلّا فمعناهما سواء "[٦١].

وبذا نرى أنّ الفرق بين أقرب التّوابع إلى الصّفة هو (الاشتقاق) .

ب- الصِّفة الثانية (المؤوّل بالمشتق) : وهذه الصّفة أيضا من صفات عنصر التغيّر في هذا التابع . يقول الفاكهيّ في حدّ الصّفة : " والمشتق أو المؤوّل به مُخرِج [٦٢]، لبقيّة التوابع ..." [٦٣] والحقّ أنّ المؤوّل بالمشتق الذي يقع صفة، هو اسم الإشارة، مثل : مررت بزيد هذا، و (ذو) التي بمعنى صاحب، مثل : جاء زيدٌ ذو علمٍ، والاسم المنسوب، مثل: جاء رجلٌ عراقيّ . والجملة الخبرية، مثل: جاءني رجلٌ أبوه عالمٌ . والمصدر، مثل : جاءني رجل عَدل . وشبه الجملة، مثل: مررت برجل في السّاحة . والاسم الموصول، مثل : جاء زيدٌ الذي فاز . و (أيُّ) في قولنا : زيدٌ رجلٌ ايُّ رجلٍ، وغيرها كثير [٦٤].

ج- الصِّفة الثالثة (حقيقيّ أو سببي) : وهذه من الصّفات التفصيلية التي ذكرها النحّاة في تعريفاتهم كما رأينا ولا حاجة إلى ذكرها في الحدّ، لأنّه معقود بوجود الصفة، ومخصوص بها.

على هذا تستقيم صفات التغيّر بعد تحليلها سيميائيا، التي منعت التكلس، وكانت حائلا بينه وباقي التوابع، صفة (المشتق) وصفة (المؤوّل بالمشتق)، وقد تنبّه كثير من النحويين إلى أنّهما – اي : المشتق والمؤول بالمشتق – يخرجان (الصّفة) من التكلس الذي أصابها، قال أبو حيّان : " تابع : جنس يشمل التوابع، مقصود بالاشتقاق يخرج بقيّة التّوابع "[٦٥]. وقال ناظر الجند (ت ٧٧٨ هـ) : " التابع يعمّ التوكيد والنعت والعطفين والبدل . والمقصود بالاشتقاق مخرج لما سوى النّعت ... " [٦٦].

وقال احمد بن عمر الحازمي :" ...المشتق أو المؤوّل بالمشتق فخرجت كلّ التوابع "[٦٧].

وعلى هذا نتوصّل إلى أنّ (الصّفة) هي : " تابع مشتق او مؤوّل بالمشتق " [٦٨]. وهذه خصيصة (الصّفة) لا غير .

٢- عنصر التغيّر في (التوكيد) :

أ- الصّفة الأولى : (إعادة اللّفظ بعينه) : هي من صفات التوكيد اللّفظي، لا توجد في التوابع الأخرى . ولا تكون في الأسماء حصرا، بل في الأفعال، والحروف، والجمل، وأشباه الجمل[٦٩] . فمن خلل التكرار للفظ بعينه نعرف أنّ هذا تابع اسمه التّوكيد، لذا لم يجهد كثير من النحويين أنفسهم في تعريفه، بل اكتفوا بذكر نوعيه، فمنهم ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) الذي قال : " باب التوكيد : وهو معنويّ ولفظيّ ... "[٧٠]، ثم شرع في حدِّ اللّفظيّ والمعنويّ، وكذا فعل أبو حيان[٧١]، وناظر الجند[٧٢]. ولم يفعلوا ذلك في قسمي الصّفة، أو أنواع البدل على سبيل المثال، وهذا يدلّ على اكتفاء هاتين الصفتين من منع التكلّس على هذا التابع .

ب- الصّفة الثانية : مكرر لمعنى المتبوع بألفاظ مخصوصة : هذه هي الصّفة الثانية من صفات (التوكيد) التي تمنع التكلّس النحوي عليه، فإذا كان (التوكيد اللّفظي) متفرّدا في هذا الموضوع، فإنّ (

التوكيد المعنوي) يتفرّد أيضا فيه عن باقي التوابع، لأن له ألفاظ مخصوصة، مثل العين، والنفس، وأجمع، وأكتع ... [٧٣]؛لذا تكون الصِّفتان اللّتان منعتا التكلس النحوي في (التوكيد)، هما :

١- إعادة اللّفظ بعينه .

٢- مكرّر لمعنى المتبوع بألفاظ مخصوصة .

وعلى هذا يكون حدّه : " التابع المكرّر للفظ متبوعه، أو المكرّر لمعناه بألفاظ مخصوصة " .

٣- عنصر التغيُّر في (البدل) :للبدل صفة واحدة تخصّصه وتمنع عنه التكلّس النحوي، وتخرج غيره من التّوابع منه ؛ وهذه الصفة هي (المستقل) . فكلّ التّوابع ليست مستقلّة، لكنّها متمِّمة لما بعدها، أمّا هذا فهو الوحيد المستقل . فلو قلنا : جاء زيد أبو عبد الله، فإنّنا يمكن أن نقول : جاء أبو عبد الله، وفي الجملة إفادة معنى . وكذلك لو قلنا : يعجبني زيد إلقاؤه، فإنّنا يمكن أن نقول : يعجبني إلقاؤه . والفائدة بيّنة أيضا . وقد وضّح كثير من النحويين ذلك على أنّ صفة الاستقلال تخرج (البدل) من التكلّس قال السّخاوي في تفريقه بين الصّفة وعطف البيان والبدل، لأنّ هذه الثلاثة أكثرها تعرضا للتكلّس النحوي :"... الصّفة يُبنى لها الكلام على ذكر بيانٍ متّصلٍ بالموصوف، وليست في تقدير كلام مستأنف، وكذلك منزلة عطف البيان . فإذا قلت: قام هذا زيد، وبنيت الكلام على ذكر زيد، ولم تجعله منقطعا من قولك (هذا) فهو عطف بيان، وإن جعلته منقطعا حتى كأنّك قلت : قام هذا [قام] زيد، فهو بدل، فصار البدل يجامع عطف البيان من طريق اللفظ، وصارت الصّفة تجامعه من طريق المعنى" [٧٤]. ولو ركّزنا على هذا النص الطويل بعامة، وعلى قوله بخاصة :" وان جعلته منقطعا حتى كأنك قلت: قام هذا [قام] زيد ، فهو بدل ...". ومعنى (الانقطاع) هو الاستقلال لا غير . فهذا هو الفرق بين عطف البيان والبدل، وهما مع الصّفة أكثر موضوعات (التّوابع) تكلّسا كما قلنا قبل قليل . ولتأكيد ما قلناه فإنّ النحويين المتأخرين لمّا وضعوا صفة (المستقبل) في حدِّ (البدل) أرادوا إخراجه من كل تكلّس يقع عليه، قال أبو حيّان : " ومستقلّ يُخرج النّعت وعطف البيان والتوكيد "[٧٥] .ولم يذكر عطف النسق لحصول التفريق بينهما، فالأخير فيه واسطة (حروف العطف) على هذا يكون البدل : (التابع المستقل) .

٤- عنصر التغيّر في (عطف البيان): لشدّة اقترابه من البدل، ولا سيّما (بدل الكل من الكل)، وتكّلسه، فإنّنا سنقوم بدمج صفتين في صفة واحدة، كي نخرج من مأزق التكلّس النحوي بين التابعين، وصدق الرّضي الاسترأبادي (ت ٦٨٨ هـ) حين قال : " أقول وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكلّ وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلّا البدل "[٧٦]. والصفتان التي نود اشراكهما هما : (الجمود) و (عدم الاستقلالية) . فنقول :

أ- الصفة الاولى : (جامد غير مستقل) : وهذا هو الفرق الأساسيّ بين عطف البيان والبدل، فإنّ

الخروج من التكّلس النحوي بين الموضوعين لا يكون إلّا بدمج الجمود وعدم الاستقلالية في صفة واحدة، لذا يقول ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ):" فخرج بقوله [٧٧] (الجامد) الصّفة؛لأنّها مشتقّة أو مؤوّلة به ...والبدل الجامد، لأنّه مستقل " [٧٨].

وأضاف في هذا المجال أبو حيّان صفة (بمنزلة جامد) ويقصد بها الصفات المشتقّة التي تتحول حال ثبوتها إلى جامدة، فأقترح لها أبو حيّان مصطلح (منزلة الجامد)، مثل قولنا : قال الشّيخان أبو بكر الصدّيق وعمر بن الخطاب الفاروق . فعلى الرّغم من أنّ (الصدّيق) و (الفاروق) اسمان مشتقّان، لكنّ ثبوتهما جعلهما بمنزلة الجامد، وهذا تفسير كلام أبي حيّان[٧٩].

ب- الصّفة الثانية : أشهر من متبوعه : وهذه الصّفة أيضا تخرج جميع التوابع، وتمنع التكلّس النحوي فيه، وقد عدّها بعض النحويين حدّا لعطف البيان وتعريفا له كما ذكرنا ذلك في مطلب تعريفاته، وقد فطن ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) إلى ذلك فقال : "...وأشهر من متبوعه فصل مخرج لبقيّة التّوابع "[٨٠]. وعلى هذا عندما نقول : قال أبو حفص عمر. فإنّ (عمر) عطف بيان؛ لأنّه أشهر من (أبي حفص) . وإذا قلنا : قال عمر أبو حفص . فإنّ أبا حفص بدل، لأنّ المتبوع أشهر من التابع . وحاول بعض النحويين أن يفسر تداخل الموضوعات الثلاث بما يعرف في علم الألسنية بـ (التداولية)[٨١]، فقال : " عطف البيان مجراه مجرى النعت يؤتّر به لإيضاح ما يجري عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه فهو من تمامه كما أنّ النّعت من تمام المنعوت نحو قولك : مررت بأخيك زيد، بيّنت الأخ بقولك زيد وفصّلته من أخ آخر ليس بزيد كما تفعل الصّفة في قولك : مررت بأخيك الطويل، تفصّله من أخ آخر ليس بطويل، ولذلك قالو : إن كان له إخوة فهو عطف بيان وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل "[٨٢].

٥- عنصر التغيّر في (عطف النسق) :لا نجد كثير عناء في التّفريق بين عطف النسق والتّوابع الأخرى، فهو بائن، لتوسّط حروف العطف بينه وبين متبوعه . وهذه الصّفة هي الوحيدة التي تميّزه عن غيره، وتمنع التكلّس النحوي عنه، وصدق أبو حيّان الأندلسي عندما ذهب إلى عدم الحاجة إلى تعريف عطف النسق كما ذكرنا آنفا .

العنصر الثالث :العنصر المتشابه : بعد أن عرفنا ما هي الصّفات التي منعت التكلّس النحوي، الآن ندرس الصفات التي ذكرها النحاة، وكان لها الأثر في التكلس، وهذا تفيصل بذلك :

١- عنصر التشابه في (الصّفة) : في (الصّفة) صفات كثيرة، ذكرها النحاة تتشابه مع غيرها من صفات التوابع الأخرى، وهذا جعل التوابع تتكلّس في ما بينها، وقد ذكرنا هذا الكلام مرارا، وتلك الصفات المتشابهة هي :

أ- صفة (المتمّم لمتبوعه) : ذكر النّحاة أنّ (الصفة) متمّمة لمعنى المتبوع أو مكملة للدلالة على

معنى في متبوعه؛ إذ هذه الصّفة لا تخرج كلّ التّوابع بل تخرج واحدا أو اثنين منها؛ " ومتمّمُ ما سبق مخرجٌ للبدل والنّسق "[٨٣]. ولكن هذه الصّفة لم تُخرج عطف البيان والتوكيد، إذن نحن بحاجة إلى إضافة صفة أخرى لحدّ (الصّفة) كي يصل غايته في كونه جامعا مانعا .

ب–صفة (بيان صفة من صفات المتبوع) : وهذا مأخوذ من بيت الالفية الذي ذكرناه سابقا :

فالنعت تابع ... بوسمه أو وسم ما به اعتلق

فإنّه بالشّطر الثّاني خرج عطف البيان والتوكيد،ولكن (الصّفة وعطف البيان والتوكيد) يشتركون في الصّفة الأولى (المتمّم لمتبوعه) وبذا صار الحدّ ينفي عن نفسه شيئا ويثبت شيئا آخر، وفي ذلك يقول ابن أمّ قاسم (ت ٧٤٩ هـ) : " وبوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد؛ لأنّهما شاركا النّعت في إتمام ما سبق، لأنّ الثّلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله "[٨٤].

ج – صفة (المباين للفظ متبوعه) : أضاف الفاكهي هذه الصفه إلى الحدّ، كي يخرج (التّوكيد اللّفظي) من صفة (الاشتقاق)؛ لأنه قد يأتي مشتقّا في مثل قولنا : جاء زيد القائم القائم[٨٥]. ودرسنا هذه القضية في الصفات المتغيّره للصّفه اذ أمر التّفريق بين الصّفه والتوكيد اللّفظي لا يحتاج إلى عميق معرفة في التوابع وأنواعها .

بالمخطط الآتي يمكن أن يتوضّح مكان التكلّس النّحوي في الصفه :

التكلّس النحوي للصّفة

٢– عنصر التّشابه في التوكيد : بما أنّ (التّوكيد) معقود بألفاظ مخصوصة فإنّ عنصر التّشابه فيه يكون قليلا، وبالتّالي يتقلّص فيه التكلّس النحوي.

أ– صفة (الرّافع توهُّم النسبة إلى غير المتبوع أو إلى بعضه)

إنّ كلّ التّوابع تشترك بهذه الصّفة فكلّها ترفع التوهّم في نسبتها إلى متبوعها ،وليس كما قال ابن طولون: " التّابع جنس يشمل جميع التوابع، وما بعدها [الرّافع توهّم النّسبه إلى غير المتبوع أو إلى بعضه] فصل مخرج لسائرها "[٨٦] وكما قلنا ان جميع التوابع جيء بها لرفع التوهم خصوصا اذا علمان ان معنى النسبه في هذه الصفه هي " إيقاع التعلق بين شيئين "[٨٧] وهذا ما تتفق عليه جميع التّوابع؛ لأنّها ترفع إيقاع التوهّم بين المتعلقين اللّذين هما التّابع والمتبوع وبذا زادت هذه الصّفه من التكلّس النحوي ولم تخرجه منه كما قال ابن طولون (رحمه الله).

ب- صفة (المتبوع على ظاهره) : أي إنّ المتبوع على ظاهر التّابع، وأيضا كلّ التّوابع تتبع على ظاهرها؛ فهذه الصّفه أيضا زادت من التكلّس النّحوي ولم تقلّله على الرّغم من المبررات التي يقدّمها الفاكهي لإثباتها في التّوكيد[٨٨]. فلو كان المقصود هو أنّ قولنا: (جاء زيدٌ نفسُه)، فـ (نفسه) مقصود على الظّاهر، فإنّ: (الطويل) في قولنا: (جاء زيد الطّويل) هو مقصود على الظّاهر، وكذا في التّوابع الأخرى.

ج – صفه (إزالة الاتّساع): إنّ صفة (إزالة الاتّساع) التي ذكرها الإمام العكبري (رحمه الله) في تعريفه [٨٩] لا تخصّ التوكيد بعينه، بل التّوابع الأخرى أيضا فالصّفة تزيل الاتساع، وكذا البدل وعطف البيان.

إذن نلمس أنّ أغلب الصّفات التي وضعها النّحويون في حدّ (التّوكيد) هي في الأصل زادت من تكلّس التّوابع الأخرى عليه، وجعلت حدّه أكثر ضبابيّة على الرّغم من عدم حاجته إلى حدّ باعتراف النّحويين[٩٠].

وهذه المخطط يوضح التكلس النحوي في التوكيد

٣- عنصر التشابه في (البدل): وصفاته المتشابة مع التّوابع الأخرى هي :

أ – صفة (مقصود بالنّسبة) : هذه الصّفة يشترك فيها تابعان، هما (البدل وعطف النسق) لذا احتيج تعريف النّحويين إلى إضافة (بلا واسطة) [٩١] للتّخلص من التكلّس النحوي،و كما كرّرنا مرارا أنّ

إضافة صفات إلى الحدّ يعني أنّه متكلّس نحويا فقالوا: "المقصود بالنّسبة فصل، أخرج: النّعت والتّوكيد، وعطف البيان؛ لأنّ كلّ واحد منهما مكمّل للمقصود بالنسبة لا مقصود بها، و(بلا واسطة):أخرج المعطوف..."[٩٢]. وقد بيّنّا معنى (النسبة)عند حديثنا عن عنصر التشابه في (التوكيد)، وهذا ما تتفق عليه جيمع التوابع.

ب- صفة (المقصود بالحُكم) : ذكرت عدد من المصادر (المقصود بالحكم) بدلا من (المقصود بالنسبة)، ونرى أنّ النّحويين الذين استخدموا (المقصود بالحكم) وضعوها مكان (المقصود بالنسبة) وكأنّهما شي واحد. وبعد العودة إلى كتب التّعريفات تبيّن أنّ حدّ (الحكم) هو : "اسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا. فخرج بهذا ما ليس بحكم كالنّسبة التقليدية" [٩٣]. وبذا نجد تناقضا بين المعنيين (النسبة) و(الحكم) عند علماء السّلف؛ اذ كيف يحلّ أحد المتناقضين مكان الآخر؟ نقول : بتناقضهما هذا جعلهما غير واضحين، ممّا زاد من التكلّس على البدل .

ج – صفة (المنسوب إلى تابعه) : وهذه أيضا من الصّفات المتشابهة التى ذكرها النّحاة في حدّهم للبدل، والحقّ أنّ التوابع جميعا تتشابه في هذه الصفة؛ فكلّها منسوبة إلى تابعها، لكنّ ابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ) عرّف البدل فقال: "تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه "[٩٤].وشرح ذلك الرضي فقال:" قوله :(مقصود بما نسب الى المتبوع) يخرج التأكيد والوصف وعطف البيان ...(دونه) يخرج عطف النسق..."[٩٥]

ويبدو أنّ الرّضي لم يكن مقتنعا بهذا؛ لذا أطلق قولته المشهورة: " وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكلّ من الكلّ وبين عطف البيان "[٩٦]، بعد ذكر الحدّ وشرحه. إذن تكون هذه الصّفة متشابة بين (التوابع) جميعا، عامة بينها.

د- صفة (ليس له واسطة لفظيّة) : نقول إنّ (الصّفة)، و(التوكيد) و(عطف البيان) و(البدل) معهم أيضا، ليست لهم واسطة لفظيه فهذه الصّفة زادت من التّكلّس النحويّ بين التوابع؛ لإثباتها في كلّ التّوابع ما خلا (عطف النّسق).

هـ – صفة(يعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه): وهذه الصّفة أنكرها ابن هشام، وقال :إنّها تنطبق على جانب من البدل ولا تنطبق على الجوانب الأخرى فقال : " وبيان ذلك أنّك تقول: (قام زيد أخوك) فيكون ذكر(زيد) بمجرد التواطئة والتمييز لذكر المقصود بالنّسبة وهو الأخ، وفائدة هذه أنّ الحكم مستفيد بها فصل تقويته، وتقرير؛ لأنّه بمنزلة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرّتين، وهذا الحدّ الذي ذكر المؤلف[٩٧]... مختل فإنّه يصدق على بعض أمثلة البدل، وهو البدل من المسند إليه، أمّا البدل من المنصوب والمجرور فلا"[٩٨]. وإنكار ابن هشام (رحمه الله) كان في محلّه، لأنّها اضافت تكلّسا جديدا على هذا الموضوع، مما ضاعف عدم القدرة على التفريق بينه وبين غيره من الموضوعات.

وأخيرا نرسم مخططا يوضّح التكلّس في البدل :

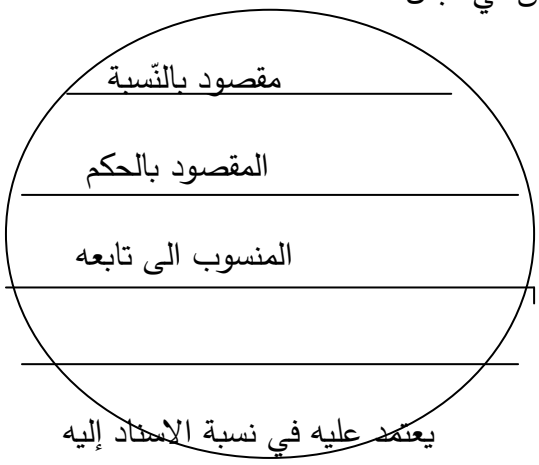

٤- عنصر التّشابه في (عطف البيان): ذكرنا في عناصر التغيّر في عطف البيان صفتين هما : (جامد غير مستقل) و(الأشهر من متبوعه)، وما خلا الصّفتين هاتين فإنّ كلّ الصفات التي ذكرها النحّاة والتي تعدّ متشابه هي هامشية، وليست مهمة في وضع الحدّ.

٥- عنصر التشابه في عطف النسق : إذا كانت صفة (التوسّط) هي الصّفة الوحيدة في العنصر المتغيّر لعطف النسق، فإنّ الصّفات المتشابه في العنصر هي هامشية أيضا ولا تحتاج إلى ردّ ومناقشة أو تأويل؛ مثل (مقصود بالنسبة إلى متبوعه)؛ و(مشارك ما قبله في الإعراب)؛ فإنّ التّوابع تتقاسم جميعا هاتين الصّفتين، وإنّ ذكرها في الحدود زاد من فعالية التكلّس النحوي في (عطف النسق).

وعلى هذا الذي ذكران في التقسيم السّيميائي الثلاثي يتوضّح لنا أماكن التكلّس النحوي، ونرى أنّها واضحة وسنترك إجمال ذلك للخاتمة.

الخاتمة

بعد البحث سيمائيّا في التّوابع تبيّن لنا:

١-بعد أن عرّفنا بالتكلس النحوي، والتناص النّحوي، تأكّد لدينا أنّ التشابه في الصّفات التي وضعها النحاة في حدودهم للموضوعات النحوية كانت من أسباب التكلّس النحوي.

٢- إنّ الصّفات المتشابه بين التوابع التي يذكرها النّحاة هي أكثر من الصّفات (المتغيّرة)، وهذا أيضا سبب آخر من أسباب التكلّس النحوي.

٣-ساعد تعدد الصّفات المذكورة في الصّفات المذكورة في تعريف كلّ تابع من التّوابع في التكلّس النّحوي،وأوضح مثال على ذلك الصفات التي ذكرها النحّاة في حدّ(التوكيد).

٤- وجدنا أنّ أغلب الحدود النحويّة الخاصة بالتّوابع عبارة عن جمع لصفات، ثم من خلال هذه الصفات يخرجون التابع المعرّف به كي يصلوا إلى حدٍّ جامعٍ مانع.

٥-يستطيع أيّ باحث من استعمال العناصر الثلاثة (الثابت ، والمتغير ، والمتشابه) لتحليل الموضوعات النحويّة المتقاربة مثل (الحال والتمييز) وأنواع الاستثناء) وغير.

والله المستعان

الهوامش

(١) نستعمل المصطلحين (الحدّ) و (التعريف) معاً في بحثنا هذا وحسب ما يتطلبه السياق .

(٢) ينظر : نظرية النّص ص ٢٥٣ .

(٣) تحليل الخطاب في النقد العربي الحديث ص٥ (اطروحة دكتوراه) .

(٤) الكتابة في درجة الصفر ص١٧ .

(٥) شرح الرضي علي الكافية ٢/ ٢٧٧ .

(٦) شرح الحدود النحوية ص١١٧ .

(٧) ينظر تفصيل ذلك : كشّاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٢٣ . مفاتيح العلوم ص٣٣ .

(٨) الكليّات ص٢٥٩ .

(٩) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٢٢ .

(١٠) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٩ .

(١١) الخصائص ص٥٨٩ .

(١٢) اي : الزجّاج .

(١٣) فتح رب البريّة ص ٤٠٤ .

(١٤) سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/ ٧٣٢.

(١٥) شرح ابن طولون ٢/ ٥٢.

(١٦) ينظر مثلا : شرح المفصّل ٣/ ٧١. سفر السعادة ٢/ ٧٢٩ وما بعدها . مغني اللبيب ٢/ ٥٩٣.

(١٧) عطف البيان ، وبدل الكل من الكل .

(١٨) النحو الوافي ٣/ ٤٤١

(١٩) فتح رب البرية ص٤٤٧ .

(٢٠) ينظر : سفر السعادة ٢/ ٧٢٩ . شرح الألفية (المرادي) ١/ ٥٥٩ .

(٢١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٥١, وينظر في هذا المعنى : شرح الألفية (المرادي) ١/ ٥٥٩ . شرح الأشموني ٣/ ١٠٣٣ . شرح ابن طولون ٢/ ٥٢. تنبيه الطلبة على معاني الألفية ٢/ ٨١٣ .

(٢٢) الألفية ص٣٥

(٢٣) همع الهوامع ٥/ ١٧١.

(٢٤) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٨٣ .

(٢٥) شرح الحدود النحوية ص١١٩ . وينظر في معناه : فتح رب البريّة ص ٤٠٤ .

(٢٦) شرح كتاب الحدود للأبدي ص ١٣١ .

(٢٧) تسهيل الفوائد ص ١٦٧ . وينظر : في هذا المعنى : ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٩ . إلا أنّه وضع (وصفا) بدل (وضعا) ، ولم يذكر الأوصاف : " مسوقا لتخصيص أو تفصيل أو مدح ..."

(٢٨) شرح اللّمحة البدريّة ٢/ ٢٧٧ .

(٢٩) شرح ابن طولون ٢/ ٦١ .

(٣٠) شرح الرضي علي الكافية ٢/ ٣٥٧ .

(٣١) شرح الحدود النحوية ص١١٢ .

(٣٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٩٤ .

(٣٣) شرح اللّمحة البدرية ٢/ ٢٨٥ .

(٣٤) شرح الحدود النحوية للأبدي ص١٣٦ .

(٣٥) ينظر : الكليّات ص٢٢٣ .

(٣٦) شرح الألفية (المرادي) ١/ ٥٨٥. وينظرفي معناه : شرح الحدود النحوية للأبدي ص١٣٦

(٣٧) شرح الحدود النحوية ص٢٢٣ .

(٣٨) شرح الأشموني ٣/ ١٠٥٥. وينظر في معناه : شرح الحدود النحوية للأبدي ص١٣٦ .

(٣٩) شرح الحدود النحوية ص١٢٢ .

(٤٠) شرح ابن عقيل ٢/١٩٣ .
ينظر : شرح الألفية (المرادي) ١/ ٦٣١. شرح الأشموني ٣/ ١١٣٠. تنبيه الطلبة على معاني الألفية ٢/ ٨٧٤. همع الهوامع ٥/ ٢١٢. شرح ابن طولون ٢/ ٩٩ . شرح الحدود النحوية ص١٢٥ .شرح الحدود النحوية للأبدي ص١٢٥ . فتح رب البريّة ص٤٨٠ .(٤١)

(٤٢) الألفيّة ص٣٩ .

(٤٣) النحو الوافي ٣/ ٥٢٩ .

(٤٤) شرح الرضي علي الكافية ٢/ ٣٧٩ .

(٤٥) ارتشاف الضرب ٢/٦١٩ .

(٤٦) شرح اللمحة البدرية ٢/٢٩٧ .

(٤٧) شرح ابن عقيل ٢/١٧١ . وينظر في معناه : شرح الألفية (المرادي) ١/٥٩٠ . شرح الأشموني ٣/١٠٧٤ . تنبيه الطلبة ٢/٨٤٤ . شرح ابن طولون من دون صفة (الجامد) ٢/٧٤ .

(٤٨) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٠٩ .

(٤٩) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٩٤ .

(٥٠) شرح الحدود النحوية ص١٢١ . وينظر في معناه : فتح رب البرية ، وفيه : "غير مؤول " ص٤٤٤ .

(٥١) شرح اللّمحة البدريّة ٢/ ٣٠٥ .

(٥٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٥ .

(٥٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٩ .

(٥٤) شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٥ . وينظر في هذا المعنى : شرح الألفية (المرادي) ١/ ٥٩٥١ . شرح الأشموني ٣/ ١٠٧٩ . تنبيه الطلبة ٢/ ٨٤٩ . شرح ابن طولون ٢/ ٧٨ . شرح الحدود النحوية ص١٣١ .الكليّات ص ٥١٠ . فتح ربّ البريّة ص٤٤٨

(٥٥) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٣١ .

(٥٦) شرح الحدود النحوية للأبدي ص١٣١ .

(٥٧) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٩ .

(٥٨) ينظر على سبيل المثال : ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٩ . شرح ابن عقيل ٢/ ١٥١ . شرح ابن طولون ٢/ ٦٢ .

(٥٩) يراجع حدود التوابع بعامة، وحدّ الصّفة بخاصة،التي ذكرناها سابقا .

(٦٠) ينظر : شرح الحدود النحوية ص١١٩ .

(٦١) سفر السّعادة وسفير الإفادة ٢/ ٧٣٠ .

(٦٢) في الأصل " فخرج " وهو تعريف .

(٦٣) شرح الحدود النحوية ص١١٩ . وينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٩ . تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٣١١ .

(٦٤) ينظر تفصيل ذلك : فتح رب البريّة ص٤١١ وما بعدها .

(٦٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٩.

(٦٦) تمهيد القواعد ٧/ ٣٣١١ .

(٦٧) فتح رب البريّة ص٤٠٧ .

(٦٨) وقد حدّه بعض النحاة بهذا، جاء في اللّمحة البدريّة ٢/ ٢٧٧ . " النعت هو التابع المشتق او المقدّر بالمشتق " .

(٦٩) ينظر : تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٠٤ وما بعدها . فتح رب البريّة ص ٤٦٥-٤٦٦ .

(٧٠) تسهيل الفوائد ص١٦٤ .

(٧١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٨.

(٧٢) ينظر : تمهيد الفوائد ٧/ ٣٢٨٣ ، علل التطابق في النحو العربي / مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية العدد (٢) مجلد (٢٢) عام (٢٠١٥) م.

(٧٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٨وما بعدها .

(٧٤) سفر السعادة ٢/ ٧٣١ .

(٧٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٩ . وينظر : تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٨٩.

(٧٦) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٧٩ .

(٧٧) أي : قول ابن مالك في الألفية . ينظر الألفية ص٣٧ .

(٧٨) شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٢. وينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٥.

(٧٩) ينظر . ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٥ . فتح رب البريّة ص٤٤٥ وما بعدها .

(٨٠) شرح اللّمحة البدرية ٢/ ٣٠٥ .

(٨١) ينظر تفصيل هذا المصطلح : اللسانيات اتجاهها و قضاياها الراهنة ص١٦٠ .

(٨٢) شرح المفصّل ٣/ ٧١ .

(٨٣) شرح الأشموني ٣ /١٠٣٣، وينظر : شرح ابن عقيل ١٥١/٢، همع الهوامع ١٧١/٥ شرح ابن طولون ٥٢/٢

(٨٤) شرح الألفية ٥٥٩/١ وينظر : شرح الأشموني ١٠٣٣/٣

(٨٥) ينظر : شرح الحدود النحويّة ص١١٩

(٨٦) شرح ابن طولون ٦٢/٢

(٨٧) التّعريفات ص١٣٢

(٨٨) ينظر: شرح الحدود النحويّة ص١٢٢

(٨٩) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٤/١، ظاهرة الاحتراز في النحو العربي / مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية العدد (٤) المجلد (٢٢)عام (٢٠١٥) م.

(٩٠) ينظر : الارتشاف ٦٠٨/٢

(٩١) ينظر : شرح الألفية المرادي ٦٣١/١ شرح الأشموني ١١٣٠/٣ شرح ابن عقيل ٩٩/٢ شرح الحدود للأبدي ص ١٣٩- ١٤٠

(٩٢) شرح ابن عقيل ١٩٣/٢. وينظر: همع الهوامع ٢١٢/٥،شرح ابن طولون٩٩/٢ شرح الحدود للأبدي ص١٣٩ وما بعدها.

(٩٣) التعريفات ص.٥٥

(٩٤) شرح الرضي على الكافيه ٢ /٢٧٩

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) وهو أبو حيّان الأندلسي.

(٩٨) شرح اللّمحة البدرية ٢/ ٢٩٧

Sources and references

-١Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab, Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Dr. Mustafa Ahmed Al-Namas - 1st edition - Golden Eagle Press - Cairo 1404 AH - 1984 AD

-٢Alfiyyah Ibn Malik - Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Andalusi (d. 672 AH), handwritten by: Yahya Salloum Al-Abbasi - Munir Press - Baghdad 1984 AD

-٣Discourse Analysis in Modern Arabic Criticism - Mona Mahmoud Ibrahim, doctoral thesis submitted to the Faculty of Graduate Studies at the University of Jordan 2004

-٤Facilitating the benefits and completing the purposes - Ibn Malik (d. 672 AH) Verified by: Muhammad Kamel Barakat - Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing, Cairo 1387 AH - 1967 AD

-٥Definitions by Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad Al-Jurjani (d. 817 AH) House of General Cultural Affairs, Baghdad (D - D(

-٦Preface to the rules with an explanation of Tashil al-Fawaid - by Muhibb al-Din Muhammad bin Yusuf, known as the Nazir of the Army (d. 778 AH), edited by: Dr. Muhammad Fakher and others - 1st edition - Dar Al Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation - Cairo 1428 AH - 2007 AD

-٧Alerting students to the meanings of the millennium - by Saeed bin Suleiman Al-Karmi Al-Susi (d. 882 AH) - Edited by: Khaled bin Saud bin Faris - 1st edition - Dar Al-Tadmuriya - Riyadh 1429 AH - 2008 AD

-٨Characteristics - by Ibn Jinni (d. 392 AH) - edited by: Muhammad Ali Al-Najjar - 2nd edition - World of Books for Printing, Publishing and Distribution - Beirut 1431 AH - 1995

AD

-٩The Travel of Happiness and the Travel of Benefit - by Imam Alam al-Din al-Sakhawi (d. 643 AH), edited by Dr. Muhammad Ahmad Al-Dali - ed./2, Dar Sader, Beirut 1415-1995 AD

-١٠Ibn Tulun's commentary on Ibn Malik's Alfiyyah - by Abu Abdullah Muhammad bin Ali bin Tulun al-Dimashqi (d. 953 AH), edited by: Dr. Abdul Hamid Jassim Al-Kubaisi - 1st edition - Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut - Lebanon 1423 AH - 2002 AD

-١١Explanation of Ibn Aqeel - by Bahaa al-Din Abdullah bin Aqeel (d. 769 AH) - Edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid - 10th edition - Al-Sa'ada Press in Egypt 1378 AH - 1958 AD

-١٢Sharh Al-Ashmouni - by Ali bin Muhammad bin Issa (d. 900 AH) - 1st edition - Dar Al-Fikr - Beirut / Lebanon 1419 AH - 1999 AD

-١٣Explanation of the Millennium by Ibn Malik - by Ibn Umm Qasim Al-Muradi (d. 749 AH) - Edited by: Fakhr al-Din Qabawa - 1st edition - Ma'rif Library House for Printing and Publishing - Beirut / Lebanon 1428 AH - 2007 AD

-١٤Explanation of grammatical boundaries - by Abdullah Ahmad Al-Fakihi (d. 972 AH) - edited by: Zaki Al-Alusi - Mosul University Press 1988 AD

-١٥Explanation of Al-Radi on Al-Kafiya - by Al-Radi Al-Astarabadi (d. 688 AH) - Edited by: Youssef Hassan Omar - Garyounis University 1398 AH - 1978 AD

-١٦Explanation of the grammatical limits of the eternal - by Abd al-Rahman bin Muhammad al-Maliki al-Nahwi (d. 920 AH) - edited by: Dr. Al-Mutawali bin Ramadan Ahmed - Dar Al-Shorouk Advertising Agency 1413 AH - 1993 AD

-١٧Explanation of Al-Lahma Al-Badriyah in the Science of Arabic Linguistics - by Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH) - Dar Al-Yazurdi Scientific Publishing and Distribution - Amman/Jordan (d. T(.

-١٨The phenomenon of caution in Arabic grammar / Tikrit University Journal of Human Sciences, Issue (4), Volume (22), year (2015) AD.

-١٩Reasons for congruence in Arabic grammar / Tikrit University Journal for the Human Sciences, Issue (2), Volume (22), year (2015) AD.

-٢٠Fath Rabb al-Bariyya fi Sharh Nazm al-Ajurumiyya - by Ahmed bin Omar Al-Hazmi - 1st edition - Al-Asadi Library for Publishing and Distribution - Mecca 1431 AH - 2010 AD

-٢١Writing at Zero Degree - by Roland Barthes - Translated by: Dr. Muhammad Nadim Khashfa - Cultural Development Center - Aleppo 1429 AH - 2009 AD

-٢٢Kashshaf Il-Funun Terminology - by Sheikh Muhammad Ali bin Ali Al-Thanawi (d. 1158 AH) - footnoted by: Ahmed Hassan - 2nd edition - Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut / Lebanon 1427 AH - 2006 AD

-٢٣Al-Kulliyat - by Abu Al-Baqa Al-Kafawi (d. 1094 AH) - Edited by: Dr. Adnan Darwish and Muhammad Al-Masry - 2nd edition - Al-Resala Foundation - Beirut 1432 AH - 2011 AD

-٢٤Al-Lubab fi Illāl al-Sāla wa al-Ṣabarī - by Abu al-Baqa al-Akbari (d. 616 AH) - Edited by: Ghazi Mukhtar Tulaimat and Abd al-Ilah Nabhan - 1st edition - Dar al-Fikr al-Mu'asr / Dar al-Fikr - Beirut / Damascus 1416 AH - 1995 AD

-٢٥Linguistics, its trends and current issues - Dr. Noman Bu Qarrah - 1st edition - Modern World of Books for Publishing and Distribution - Irbid / Jordan 2009 AD

-٢٦Keys to the Sciences - by Imam Muhammad bin Ahmed bin Yusuf Al-Khawarizmi (387 AH) - 1st edition - Al-Sharq Press - Al-Muniriya Printing Department in Egypt 1342 AH

-٢٧Al-Nahhu Al-Wafi - Professor Abbas Hassan - Dar Al-Maaref, Egypt, 1966 AD

-٢٨The theory of the text in the structure of meaning to the semiotics of the signifier - Hussein Khamri - 1st edition - Arab House of Science Publishers - Al-Ikhlaq Publications - Algeria 1428 AH - 2007 AD

-٢٩Hama al-Hawaami' fi Sharh Jum' al-Jawaami' - by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH) - edited by: Dr. Abdel-Al Salem Makram - World of Books - Cairo 1421 AH - 2001 AD